الإهمال والحماية للأطفال اللاجئين

صورة: فارس سكجها/ سيناريو

ملخص لمشروع بحثي في الأردن، وقطاع غزة- فلسطين

تعتبر **حماية الطفل** مجال عمل بارز للعديد من المنظمات الإنسانية التي تعمل في سياقات النزوح القسري والنزاعات العسكرية. ويرتكز هذا الحقل على مجموعة من المعايير الدنيا والاتفاقات الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي جرى اعتمادها عام 1989، والمعايير الدنيا لحماية الطفل في العمل الإنساني الصادرة عن التحالف لحماية الطفل في العمل الإنساني.

مقدمة

تلعب المنظمات المحلية، الدولية، وهيئات الأمم المتحدة دوراً مركزياً في الجهود الرامية لحماية الأطفال، في السياقات الإنسانية. وتقوم المنظمات بذلك إما عبر التعاون مع الدول، أو عبر القيام بدورها. علاوة على ذلك، تقوم منظمات الأمم المتحدة، كلما أمكن ذلك، بالعمل مع الوزارات ذات العلاقة (مثلاً، وزارة التنمية الاجتماعية) بهدف ضمان تحديث التشريعات والسياسات الوطنية بشكل يتسق مع المواثيق الدولية ذات العلاقة.

عالج المشروع البحثي 'إهمال وحماية الأطفال اللاجئين: تقرير حول مشروع بحثي في الأردن وقطاع غزة، فلسطين' أوجه الفهم المحلي لحماية الطفل. وقد سعى فريق البحث أن يتعرف أكثر على كيفية فهم وإدراك مقدمي الرعاية (أولياء الأمور) وأطفالهم لتهديدات سلامة الأطفال ورفاههم، والخطوات التي قاموا باتخاذها لتجنب الأذى.

وقام الفريق كذلك باستطلاع العلاقة بين الأفراد، الدولة، والنظام الإنساني، بما في ذلك المنظمات الوطنية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة. وتطرق البحث إلى الدور الذي تلعبه الجهات الأساسية في هذا النظام عند قيامها بحماية مجتمعات اللاجئين، ودرست أوجه القصور وكذلك الجهود الرامية لتعزيز الحماية في هذه السياقات.

ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث، قام فريق البحث بالعمل عن قرب مع أربع منظمات تعمل على مستوى المجتمع المحلي – ثلاث منها في الأردن وواحدة في قطاع غزة، فلسطين – عبر المراحل المختلفة لهذا المشروع. تضمن ذلك العمل على تصميم الأنشطة، التدريب، جمع البيانات وتحليلها، وكذلك نشر النتائج، والخروج بمجموعة من التوصيات. ضمت المؤسسات الشريكة 'سوياً'، 'سيناريو'، و 'CRP'، في الأردن، ومؤسسة تامر للتعليم المجتمعي في قطاع غزة. كما تعاون فريق البحث مع الجامعة الألمانية الأردنية ومؤسسة بروتكنون للإبداع والتعلم.

احتضن المشروع أربع مجتمعات محلية – في الأردن، المجتمع المحلي الصومالي، السوداني، العراقي والسوري، وفي غزة، اللاجئون الفلسطينيون. وقد تم إجراء البحث بالتعاون مع 38 باحثاً من هذه المجتمعات المحلية. وعن طريق العمل ضمن أزواج، قام الباحثون بإجراء 170 مقابلة (140 في الأردن، و30 في غزة) مع مقدمي الرعاية والأطفال. شكّل الأطفال تحت سن 18 عام ثلث من تم مقابلتهم. إضافة لذلك، قامت المنظمات الشريكة بتنفيذ أنشطة تشاركية مع مجموعات الأطفال ومقدمي الرعاية. مثلاً، قامت مؤسسة سيناريو بتنظيم ورشات مسرحية مع أكثر من 30 طفلاً من المجتمع المحلي الصومالي والسوداني. وعملت مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي مع حوالي 60 طفلاً وطفلة لاستكشاف أوجه فهم الحماية من خلال الكتابة الإبداعية والفنون. نتج عن هذه الأنشطة التشاركية مجموعة من المخرجات: عرضين مسرحين، وثائقي قصير عن أنشطة المسرح، وكتاب مصور.

فيديو: فارس سكجها/ سيناريو

YouTube

https://youtu.be/LBmOsUsdDUk

عملية البحث

قام فريق البحث في جامعة باث بإجراء سلسلة من المشاورات مع المنظمات والأفراد العاملين في حق حماية الطفل في السياقات الإنسانية خاصة في فلسطين والأردن.

وعبر هذه المشاورات، تم تحديد موضوع إهمال الطفل، كمحور مهم، خاصة وأن هناك القليل من الفهم لطبيعة الإهمال في سياقات النزاع والنزوح.

صورة: أنس-محمد/Shutterstock 2020

صورة: أنس-محمد/Shutterstock 2020

النتائج الأساسية

ربط مقدمو الرعاية، في مختلف المجتمعات المحلية، حماية الأطفال بتحقيق الاحتياجات الأساسية، ومنع الأذى، وضمان الوصول للتعليم والرعاية الصحية، وكذلك صون إمكانية الحصول على حياة كريمة على المدى الطويل. على النقيض من ذلك، تميل جهود حماية الطفل المبذولة من قبل المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة إلى التركيز على قائمة محددة سلفاً من القضايا، كعمالة الأطفال، زواج الأطفال، التسول، والعنف المنزلي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. باستثناء زواج الأطفال، برزت كل هذه القضايا ضمن هذا العمل البحثي. ولكن مقدمي الرعاية ناقشوا هذه القضايا كأعراض لأسباب أعمق، بما في ذلك الفقر، التهميش الاجتماعي، والتمييز، وليس كقضايا منفصلة يمكن معالجتها بمعزل عن غيرها.

يُمنَع معظم اللاجئين، في الأردن، من الحصول على عمل في سوق العمل الرسمي ولا تغطي المخصصات المالية التي يحصلون عليها من المنظمات الإنسانية تكاليف تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال. تحدث مقدمو الرعاية في غزة عن كفاحهم من أجل توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال في ظل انتشار البطالة والفقر طويل الأمد في قطاع غزة - وهو وضع تفاقم بسبب الحصار الإسرائيلي. أن فهم الوضع الاقتصادي، والمخاطر التي تهدد الأطفال كنتيجة لهذا الوضع، والقيود التي يفرضها ذلك على مقدمي الرعاية، برزت كأوجه معرفة أساسية ومهمة للجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية والحكومات والفاعلون الآخرون من أجل حماية الطفل في النظام الإنساني.

كان الأذى المباشر في المدرسة والمساحات العامة أحد أبرز القضايا التي يعاني منها الأطفال في كل المجتمعات المحلية التي تم دراستها في الأردن. ويأخذ هذا الأذى أشكال متعددة، كالتنمر، الإساءة اللفظية، الأذى الجسدي، والاستغلال، ولكن المجتمعات المحلية المختلفة لم تتعرض لنفس أشكال العنف ودرجاته بنفس القدر. في حقيقة الأمر، كان هناك تباين في درجة وشكل العنف لكل من هذه المجتمعات. على سبيل المثال، كان الأطفال الصوماليون والسودانيون أكثر عرضة للاعتداء اللفظي والجسدي في المدرسة والأماكن العامة، وكان هذا العنف أكثر خطورة وإلحاقاً للضرر من ذلك الذي يعاني منه أطفال المجتمعات الأخرى بشكل عام. من الواضح أن هذا يرجع إلى المواقف العنصرية والتمييزية تجاه الأشخاص ذوي البشرة الداكنة. في العديد من الحالات، دفع ذلك مقدمو الرعاية والأهالي إلى إخراج أطفالهم من المدرسة لحمايتهم.

في غزة، تحدث الكثيرون ممن تمت مقابلتهم عن تجربتهم مع العنف الأسري، وأرجعوا ذلك إلى التوتر والاكتئاب والفقر وغياب الاستقرار في الحياة تحت الاحتلال. كان هذا العنف بحد ذاته مشكلة قد يطور مقدمو الرعاية استراتيجيات للتغلب عليها. ومع ذلك، اعتبر الجميع أن أكبر مصدر للأذى بالأطفال - الهجوم العسكري المتكرر على المدنيين والبنية التحتية المدنية من قبل القوات الإسرائيلية - يفوق قدرتهم على منعه وتخفيف وطأته. وكان هناك إدراك عام بأن ما يأمل مقدمو الرعاية في تحقيقه هو تقليل خوف الأطفال. أما حماية أجساد الأطفال ببساطة تتجاوز حدود قدراتهم.

أما في الأردن، فقد كان الحصول على التعليم والخدمات الصحية من أبرز مصادر القلق المتعلقة بالحماية. تحدث الكثيرون عن الصعوبات التي واجهوها في محاولة الوصول إلى الرعاية الصحية في الوقت المناسب، وضمان التسجيل في المدرسة وتغطية التكاليف المرتبطة بالنقل والزي المدرسي والكتب والوجبات الخفيفة، وفي بعض الحالات، رسوم التسجيل. في غزة، تقدم الأونروا التعليم لجميع الأطفال المسجلين كلاجئين حتى الصف التاسع في مدارسها كما تقدم الرعاية الصحية الأولية من خلال عياداتها المنتشرة في القطاع. إلا أنه كان من الصعب الحصول على التعليم المتقدم والرعاية الصحية المتخصصة.

وقد لوحظ أن مقدمي الرعاية لم يكونوا سلبيين في مواجهة الظروف القاسية والقيود، بل على العكس، يسعى مقدمو الرعاية والأهالي إلى توفير ورعاية أطفالهم عبر العديد من الطرق. وتشمل هذه الاستراتيجيات التواصل مع الجيران، الأقارب والأصدقاء (خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى نفس الجنسية)، والاستلاف، وحماية أطفالهم من خلال، تواجدهم المستمر في بيئة المدرسة، على سبيل المثال، وإن تعثر ذلك، إخراج أطفالهم من المدرسة. وفي بعض الحالات، أفاد مقدمو الرعاية بأنهم يحرصون على إبقاء الأطفال في البيت قدر الإمكان، لتجنب العنف والإساءة في الشارع.

التحليل: ديناميكيات الإهمال

تبرز القضايا التي أثارها المشاركون في الأردن وفلسطين العقبات البنيوية التي تمنع مقدمي الرعاية من حماية أطفالهم. ومع ذلك، غالباً ما تلقى المنظمات الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة اللوم على مقدمي الرعاية عند تعرض الأطفال للأذى. على وجه الخصوص، غالباً ما يُعزى الإهمال إلى فشل الأهالي في تقديم الرعاية. على النقيض من ذلك، تحدث المشاركون، باتساق، عن القيود المفروضة على قدرة مقدمي الرعاية على الحماية. عند تعرض الأطفال للإهمال، ربط ذلك بالطريقة التي يدعم بها، أو يعيق، النظام الإنساني – بما في ذلك الجهات المانحة والحكومات المضيفة والوكالات الإنسانية – جهود الأهالي للوفاء بمسئوليات الرعاية والحماية تجاه أطفالهم. ومع قطع المساعدات، أو اقصاء مجموعة معينة من السكان من الدعم، أو حرمانهم من العمل القانوني، أو عند مواجهة معاملة تمييزية في المؤسسات التي تديرها الدولة، بما في ذلك المدارس، يجد مقدمو الرعاية أنفسهم أمام العديد من العقبات. لذلك، مع الإقرار بأن بعض مقدمي الرعاية يفتقرون إلى الدافع لحماية الأطفال ورعايتهم، فإن هذا المشروع البحثي يلفت الانتباه إلى دور الوكالات الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة فيما يمكن أن يسمى **'إنتاج الإهمال'.**

ربط مقدمو الرعاية، في مختلف المجتمعات المحلية، حماية الأطفال بتحقيق الاحتياجات الأساسية، ومنع الأذى، وضمان الوصول للتعليم والرعاية الصحية، وكذلك صون إمكانية الحصول على حياة كريمة على المدى الطويل.

صورة: © إسماعيل راجو/Shutterstock

توصيات

في ضوء نتائج البحث، نود مشاركة التوصيات التالية مع صانعي السياسات والممارسين في هذا الحقل:

1. إجراء "تدقيق للإهمال" في كل سياق يتضمن جميع المهنيين العاملين في مجال حماية الطفل وأعضاء المجتمع المحلي لفهم إذا ما كان نظام العمل الإنساني يساهم في الإهمال وكيف يساهم في هذا الإهمال، عبر طرح الأسئلة الجوهرية التالية:

   - هل يتم تقديم الخدمات لجميع الأطفال النازحين المتأثرين بالنزاع، وهل يتم تقديم الخدمة لهم بشكل متساوي وعادل، من خلال برامج حماية الطفل بما يتماشى مع مبدأ العمل الإنساني وعدم التحيز ومفهوم العالمية والشمول الذي يعتبر مفهومًا محوريًا في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؟
   - هل تدرك المنظمات الإنسانية بشكل كافي المخاطر التي يواجهها الأطفال والتحديات التي يواجهها مقدمو الرعاية في التعامل مع هذه المخاطر؟ ما هي الخطوات التي تتخذها هذه المنظمات لتطوير فهمها للوضع المتغير من خلال المشاركة على مستوى المجتمع المحلي؟
   - هل التدابير المتخذة لمعالجة المخاطر مناسبة وشاملة؟ على سبيل المثال، هل تأخذ المنظمات الإنسانية الأسباب الاقتصادية والسياسية وكذلك تلك المرتبطة بالمؤثرات الاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار عند تناول القضايا المتعلقة بحماية الطفل كعمل الأطفال وزواج الأطفال؟

2. إجراء معالجة مباشرة للروابط بين عناصر نظام العمل الإنساني في كل سياق والتي تحتاج إلى التغيير أو التعزيز من أجل تقليل احتمالية حدوث إهمال الأطفال.

صورة: rrodrickbeiler

يمكن توجيه أي تساؤلات واستفسارات حول المشروع
البحثي للدكتور جاسن هارت (jh462@bath.ac.uk)

مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي
Tamer Institute for Community Education

GJU
الجامعة الألمانية الأردنية
German Jordanian University

UKRI Arts and Humanities Research Council
Foreign, Commonwealth & Development Office

UNIVERSITY OF BATH

Collateral Repair Project

Seenaryo سينارو

SAWIYAN سويًا

proteknôn
FOUNDATION FOR INNOVATION + LEARNING